ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد السادس والسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2025م
www.ajsp.net

"العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي في مجموعة من الدول العربية"

(دراسة قياسية (2000–2022) باستخدام نموذج(panel data

إعداد الباحثتان:

حصه الشهراني

فيفيان نصرالدين

بحث مُستل من رسالة الماجستير للحصول على درجة الماجستير من قسم الاقتصاد بجامعة الملك عبد العزيز

1– باحث ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعه الملك عبد العزيز.

2– المشرف على البحث، أستاذ مشارك، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة الملك عبدالعزيز.

https://doi.org/10.36571/ajsp7613

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد السادس والسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2025م
www.ajsp.net

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000–2022)، تم توصيف النموذج باستخدام نماذج البيانات المقطعية الزمنية (Panel Data)، وفي سبيل تحري العلاقات، للتعبير عن العلاقة بين الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية ومجموعة الدول العربية كمتغير تابع، وبين المتغيرات المستقلة المرتبطة بالاقتصاد الخفي. والمتمثلة في عدد العمالة الأجنبية، حجم الصادرات، معدل البطالة، ومعدل التضخم. وتمثلت عينة الدراسة في 5 دول عربية هي: المملكة العربية السعودية، الامارات، الكويت، البحرين، وقطر. وقد تم تقدير البيانات باستخدام النماذج الثلاثة وهي: نموذج الانحدار التجميعي، التأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية، وقد أشارت النتائج إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب للبحث، وجاءت النتائج بالأثر الإيجابي لكلٍ من إجمالي عدد العمالة الأجنبية، حجم الصادرات، معدل البطالة، ومعدل التضخم على الاقتصاد الخفي متمثلا في تحويلات العاملين الأجانب للخارج في الدول محل الدراسة. وكما هو متوقع، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين أعداد العمالة الأجنبية، حجم الصادرات وعلاقته بالاقتصاد الخفي، وبعكس ما هو متوقع، وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية غير معنوية بين معدل التضخم، معدل البطالة وعلاقته بالاقتصاد الخفي. كما توصلت الدراسة إلى عدم تأثر معدل البطالة ومعدل التضخم بالاقتصاد الخفي. وأخيرًا، أوصت الدراسة بإعادة نظر الدول في تحسين الظروف المعيشية للأفراد بهدف تقليل المشاركة في أنشطة الاقتصاد الخفي. كما دعت إلى إنشاء هيئات متخصصة تُعنى بمتابعة مظاهر الاقتصاد الخفي بجميع أشكاله، مع التركيز بشكل خاص على الأنشطة غير المشروعة، بهدف تحقيق رقابة شاملة تُسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الخفي، التستر التجاري، الأنشطة المشروعة، نماذج البيانات المقطعية الزمنية، والدول العربية.

المقدمة:

في السنوات الأخيرة ومع التطور العلمي والتكنولوجي، أصبحت المعاملات الاقتصادية وتحويلات الأموال بين مختلف بلدان العالم، بمثابة مدينة صغيرة. وعليه، فقد ظهرت العديد من الظواهر الاقتصادية السلبية المعقدة والمتشابكة في الاقتصاد العالمي –النامي والمتقدم–، ومنها ظاهرة الاقتصاد الخفي، والذي يُعد بمثابة المكون الثاني[1] للنمو الاقتصادي في الدولة، بحيث يعتبر النمو الاقتصادي الحقيقي هو المُكون الأول[2]. ومن غير بالضروري أن تكون معدلات نمو هذين المكونين متطابقة، بل يمكن أن يفوق أحدهما الآخر. وتشير الدراسات الحديثة إلى أن الاقتصاد الخفي قد بلغ أهمية كبيرة، بحيث لا يمكن تجاهله في إجمالي الأنشطة الاقتصادية، بل أنه قد ينمو بمعدلات نمو ضخمة ومُبالغ فيها في بعض الدول (المطيري، 2014).

ويُعّرف الاقتصاد الخفي بأنه كافة الأنشطة الاقتصادية –التي تُمارس من قِبل الأفراد أو المؤسسات–الغير مسجلة رسميًا، أي تلك الأنشطة التي لا يتم إدراجها في حسابات الناتج المحلي الإجمالي Gross Domestic Product (GDP) أو الدخل القومي National Income، وعليه فهي لا تخضع إطلاقاً للرقابة الحكومية[3]. الأمر الذي يؤدي إلى التأثير على دقة المعلومات، ومن ثم عدم إدراك الإحصاءات الاقتصادية الحقيقية للدولة. وقد تعددت المصطلحات التي تشير إلى الاقتصاد الخفي، فنذكر منها على

[1] أحد مكونات مجموع معدلات نمو الاقتصاد الغير رسمي.
[2] أحد مكونات مجموع معدلات نمو الاقتصاد الرسمي.
[3] كالرسوم أو النظام الضريبي.

سبيل المثال، الاقتصاد غير الرسمي Informal Economy، الاقتصاد الأسود Black Economy، الاقتصاد الموازي Parallel Economy، الاقتصاد السري Underground Economy ، واقتصاد الظل Shadow Economy. وعلى الرغم من النظرة العامة للأنشطة غير المشروعة[4] في ظل الاقتصاد الخفي، إلا أن هناك العديد من الأمثلة على الأنشطة المشروعة في ظله، بحيث لا يتم تسجيلها رسميًا في الاقتصاد، مثل قيام أفراد الأسرة ببعض الأعمال المنزلية، استخدام السيارات الخاصة كسيارة أجرة، وتأجير جزءاً من المنازل المملوكة من قِبل أصحابها (طه، 2018).

وقد أكدت العديد من الدراسات على اعتماد الاقتصاد الخفي بأنه اقتصاداً يتطور باستمرار وليست مجرد ظاهرة مؤقتة، بحيث يتزايد نصيب ذلك الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لمُختلف الدول، بغض النظر عن الوضع السياسي فيها أو تطورها الاقتصادي (البيلي، 1997). وفي هذا السياق، لقد أشارت دراسة أبو شاويش، وآخرون (2022) إلى أن متوسط حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018، قد بلغ أعلى نسبة (26.54 %) في الإمارات، يليها البحرين (19.34 %)، ثم الكويت (19.31%). في حين حققت المملكة العربية السعودية النسبة الأقل، بمقدار 16.65% (أبو شاويش وآخرون، 2022). وبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي International Monetary Fund، فإن الاقتصاد الخفي قد يوظف أكثر من 60% من مجموع العاملين في الاقتصاد حول العالم، أي ما يُعادل تقريباً ثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي.

مما سبق، يعتبر الاقتصاد الخفي أحد الظواهر المعقدة التي تشمل العديد من الجوانب المتشابكة، الأمر الذي يتطلب درجة كبيرة من الفهم والتحليل لهذه الظاهرة. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي في مجموعة من الدول العربية، وهي: المملكة العربية السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، وقطر، خلال الفترة الزمنية (2000–2022). ولتحقيق ذلك الهدف، لقد تم الاعتماد على منهجية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية Panel Data، باستخدام البرنامج الإحصائي E-views 9.

مشكلة البحث:

على الرغم من أن معظم الدول العربية –محل الدراسة–، تُعد دولاً غنية بفضل عائداتها من صادرات النفط والغاز، إلا أنها كأي اقتصاد آخر تنتشر فيها ظاهرة الاقتصاد الخفي، من خلال تواجد الأنشطة الاقتصادية التي تتم خارج النظام الرسمي (البسام،2013) ومع اتساع حجم ظاهرة الاقتصاد الخفي في تلك الدول، فإن ذلك سوف يُشكل خطراً اقتصادياً ذو أثر سلبي، خاصةً على صانعي السياسات الاقتصادية، فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة في توزيع الموارد المالية.

وعليه، بات من الضروري البدء في الفهم الجيد لظاهرة الاقتصاد الخفي وحجمها وآثارها، وذلك من أجل تطوير الاستراتيجيات الملائمة لإدارة ذلك الاقتصاد ودمجه في النشاط الاقتصادي الرسمي والاستفادة من فوائده في التنمية الاقتصادية. الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات في الموضوعات المتعلقة بظاهرة الاقتصاد الخفي، ومنها موضوع هذه الدراسة، والخاص بتحليل العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي في مجموعة من الدول العربية، خلال الفترة (2000–2022). وعليه، يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيسي التالي:

- ما هي أهم العوامل الاقتصادية الكلية التي قد تؤثر على الاقتصاد الخفي في الدول العربية؟

[4] مثل التهرب الضريبي، الفساد الإداري والمالي، القمار، الرشوة، اختلاس العملات، التزوير، والتوظيف غير المشروع، ...

أهداف البحث:

إدراكًا لأهمية البحث في تأثير الاقتصاد الخفي على معدلات النمو الاقتصادي، تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص ظاهرة الاقتصاد الخفي، وتوضيح مظاهره وأسباب نموه، بالإضافة إلى بيان أبرز الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة به، في مجموعة من الدول العربية–المملكة العربية السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، وقطر–، وبناءً على ذلك، يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في تحليل العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي في مجموعة الدول العربية، كدراسة قياسية باستخدام نموذج البيانات المقطعية Panel Data، خلال الفترة (2000–2022). إضافة الى ذلك تسعى الدراسة إلى استعراض الأدبيات ذات الصلة لتأسيس الإطار النظري للموضوع، ومن ثم تقدير العلاقات بين المتغيرات ذات الصلة. كما تأمل الدراسة في التوصل إلى نتائج منطقية تساهم في دعم فرضيات الدراسة، وتقديم استنتاجات تساهم في وضع توصيات عملية للحد من الآثار السلبية للاقتصاد الخفي.

أهمية البحث:

يُعد توسع أنشطة الاقتصاد الخفي أحد أهم مصادر القلق للمسؤولين وواضعي السياسات الاقتصادية، وذلك لما لها من تأثير سلبي على الاستقرار الاقتصادي والأمني. وعلى ذلك تنبع أهمية الدراسة من مدى أهمية تأثير ذلك الاقتصاد على مختلف نطاقات النمو الاقتصادي، وعليه فسوف يتم تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الخفي في الدول العربية محل الدراسة، وذلك بهدف الخروج بنتائج قد تساعد في اتخاذ القرار ووضع السياسات الاقتصادية.

منهجية البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي Descriptive Analytical Approach، وذلك للتأصيل النظري، من خلال وصف واستقراء المفاهيم والنظريات ذات العلاقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى الأدبيات السابقة ذات الصلة. كما اعتمدت الدراسة على منهجية التحليل الاقتصادي القياسي Econometric Analysis في بناء نموذج الدراسة لتحليل مدى تأثير الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، وذلك باستخدام نموذج السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data، والتي يمكن من خلالها الحصول على فهم أعمق للسلوك المتشابك لمختلف العلاقات الاقتصادية (Nasrulddin, 2020).

حدود البحث

– أولاً: الحدود الموضوعية: تتناول هذه الدراسة تحليل العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي، وذلك من خلال بعض المتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن ذلك الاقتصاد، في الدول العربية محل الدراسة.

– ثانياً: الحدود الزمانية: تغطي الدراسة الفترة الزمنية (2000–2022).

– ثالثاً: الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على كلٍ من: المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات، البحرين، وقطر.

فرضيات البحث:

لتحليل العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي في الدول العربية محل الدراسة، خلال الفترة (2000–2022)، تسعى الباحثة – من خلال هذه الدراسة–إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

- وجود علاقة طردية بين عدد العمالة الأجنبية، والاقتصاد الخفي؛
- وجود علاقة طردية بين معدل البطالة، والاقتصاد الخفي؛
- وجود علاقة طردية بين معدل التضخم، والاقتصاد الخفي؛
- وجود علاقة طردية بين حجم الصادرات، والاقتصاد الخفي.

مصطلحات البحث:

- **الاقتصاد الخفي Hidden Economy** "كافة الأنشطة المولدة للدخل التي لا تسجل ضمن الإحصاءات الرسمية للدخل القومي، إما لتعمد إخفائها تهرباً من الالتزامات المالية المرتبطة بالكشف عن هذه الأنشطة، وإما لأن هذه الأنشطة المولدة للدخول تعد من الأنشطة المخالفة للنظام القانوني السائد في البلاد" (الحربي،2021، ص13).
- **التهرب الضريبي Evasion Tax** ويعني تهرب[5] 'المكلف القانوني' من دفع ما عليه من ضرائب –كلياً أو جزئيا–، وذلك من خلال العديد من الأساليب سواءً المشروعة أو الغير مشروعة (مسمش، 2018).
- **التستر التجاري Commercial Cover–up** ويقصد به تمكين المواطن أو المُقيم[6] –كطرف أول–للأجنبي –كطرف ثاني– على الاستثمار في الأنشطة الاقتصادية المحظورة، سواءً كان ذلك الاستثمار لصالح الأجنبي أو بالشراكة مع الطرف الأول (الدباسي، 2018).
- **غسيل الأموال Money Laundering** ويعني إخفاء مصدر الأموال الناشئة عن الأعمال غير المشروعة، لتصبح وكأنها شرعية المصدر، وذلك من خلال تشغيلها في مختلف المجالات التي تعمل بشكل مشروع (إسماعيل، 2016).
- **التضخم Inflation** ويشير إلى زيادة الطلب الكلي **Aggregate Demand** عن العرض الكلي **Aggregate Supply**، الأمر الذي يؤدي إلى استمرارية ارتفاع أسعار (حسيس، 2016).
- **السوق السوداء Black Market** سوق حر غير قانوني، لبيع السلع منخفضة الانتشار بأسعار أعلى من الأسعار الرسمية. وبالعكس، فقد يباع في ذلك السوق المنتجات عالية الضرائب بسعرٍ أقل من الأسعار الرسمية (صقر، 2009).

الدراسات السابقة:

في الآونة الأخيرة، نتيجة للتحولات والتغيرات التي شهدتها الدول في كافة الجوانب السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، لقد تزايد الاهتمام بدراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي. وعليه، فإنه لدعم التنمية الاقتصادية الشاملة لجميع شرائح السكان والحد من الفقر في جميع مناطق العالم، لابد من معالجة الأنشطة غير الرسمية. وعلى هذا الأساس، قام العديد من الخبراء والباحثين الاقتصاديين والمهتمين

[5] يتم التهرب من الدفع، ولا يتم نقل العبء لشخص آخر، فلا تُدفع الضريبة نهائياً.

[6] وذلك من خلال استخدام اسمه أو رخصته أو سجله التجاري.

بهذا الجانب بالبحث عن أسباب هذه الظاهرة وقياس مدى انتشارها في مختلف الاقتصاديات، الأمر الذي يعني قيام العديد من الدراسات التي تفسر ظاهرة الاقتصاد الخفي في دولة واحدة أو في عدة دول، سواءً كانت نامية أم متقدمة، ولفترات زمنية مختلفة. هذا بالإضافة إلى اختلاف المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، وتباين موقعها في النماذج الاقتصادية. كما ظهرت العديد من النظريات ذات العلاقة بظاهرة الاقتصاد الخفي، والتي تفسر الظاهرة بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. أشارت نظرية تخصيص الوقت Theory of time allocation للاقتصادي الأمريكي Gary Becker (1965)، والتي تعتبر الوقت بمثابة سلعة نادرة، حيث يتخذ الأفراد قراراتهم في تخصيص الوقت بكفاءة بين العمل والراحة. ونتيجة لانخفاض مزايا الوقت في الاقتصاد الرسمي –نتيجة لظروف العمل السيئة وقلة الحوافز–، فقد تنخفض أهمية الحصول على المال، مقابل زيادة أوقات الراحة. في حين يمكن أن يتخلى الفرد عن أوقات الراحة مقابل الحصول على دخل أكبر، وقد يكون ذلك من خلال العمل سراً. وبناءً على ذلك، سوف يرتفع معدل القابلية للعمل في ظل الاقتصاد الخفي لدى الأفراد الذين يعملون لفترات زمنية/ساعات أقل (منصوري وحمودة، 2016). بينما نظرية التضامن الاجتماعي Theory of social solidarity (Léon Duguit,1984) وتعتبر هذه النظرية إحدى نتائج الفكر الاقتصادي الحديث، التي تقوم على العلاقة التضامنية بين الدولة وأفرادها، باعتبار أن دفع الأفراد للضرائب كشركاء مشتركين في تحمل العبء العام، هو بمثابة أحد الالتزامات/التكاليف التي تقع على عاتقهم. بحيث يمكن للدولة من خلال هذه الإيرادات الضريبية أداء وظائفها المختلفة، وذلك لتلبية احتياجات مواطنيها وتقديم الخدمات المتنوعة لهم، بالإضافة إلى حماية مبادئ التكافل/التضامن الاجتماعي بين أفرادها، وذلك من منطلق سيادة الدولة على أراضيها ورعاياها. وعليه، فقد أصبح دفع الضرائب عملية إجبارية على أفراد المجتمع –بحسب المقدرة–، وهو ما يطلق عليه الاقتصاد الرسمي (الراجحي،2021؛ السويدي، 2021).

نظرا لأهمية ظاهره الاقتصاد الخفي وتأثيرها على التنمية الاقتصادية، فقد اتفق الباحثون في مجال الاقتصاد الخفي على صعوبة تقدير حجم أنشطة ذلك الاقتصاد، بشكلٍ دقيق. وذلك بسبب طبيعته الخفية والغير رسمية، كما تختلف تقديراته بحسب نوع النشاط المراد تقديره. وبشكلٍ عام، يمكن تقدير حجم الاقتصاد الخفي إما بطرق مباشرة أو بأخرى غير مباشرة (طه، 2018)، ويمكن استعراضها كالتالي:

أولا: الدراسات التي تطرقت إلى الاقتصاد الخفي بشكلٍ مباشر:

هي تلك الدراسات التي أشارت إلى الاقتصاد الخفي مباشرةً بطريقة واضحة، سواءً من حيث العوامل المؤثرة فيه، أو من حيث قياس حجمه، ويُشكل هذا النوع من الدراسات النسبة الأكبر في الكثير من الدراسات. قد أشار المطيري (2012) في دراسته، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وباستخدام نموذجين لمنهجية الطلب على العملة Currency Demand Approach (CDA)[7]، بأن العمالة الأجنبية، التحويلات المالية، الإيرادات الكلية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، تعتبر من أهم العوامل المؤثرة في الاقتصاد الخفي. الأمر الذي يشير إلى أنه بالإضافة إلى التهرب الضريبي، فهناك العديد من مسببات الاقتصاد الخفي، مثل ضعف تطبيق الأنظمة في سوقي العمل والسلع/الخدمات، العمالة الاجنبية الغير نظامية، وقضايا الفساد الإداري والمالي. وعليه، فقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بدراسة أسباب وآثار الاقتصاد الخفي، مع تكثيف البحوث القياسية التي تناقش ذلك. بالإضافة إلى ضرورة توحيد التشريعات التي تتبنى ظاهرة الاقتصاد الخفي في نظام متكامل واحد، من خلال إنشاء هيئة مستقلة لمعالجة ذلك

[7] تعتمد هذه المنهجية على تساوي سرعة دوران النقود في الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي، ونتيجة لارتفاع الضرائب تنشأ أنشطة/معاملات الاقتصاد الخفي، وذلك باستخدام النقود السائلة لغرض التهرب الضريبي، مما يعني أن زيادة الاقتصاد الخفي ستؤدي إلى زيادة الطلب على العملة. وعليه، يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي من خلال تغير معدل الضريبة، والذي يؤثر على تقدير حجم الأموال السائلة المرتبطة بوجود ذلك الاقتصاد الخفي (أبو شاويش وآخرون، 2022).

الاقتصاد ومحاولة دمجه مع الاقتصاد الرسمي. بينما أشارت دراسة مرعي (2018) والتي سعت إلى تقدير حجم الاقتصاد الخفي في فلسطين ومعرفة أهم دوافعه. وبالاعتماد على كلاً من المنهج الوصفي التحليلي، ومنهجية MIMIC[8]، لقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الاقتصاد الخفي –كمتغير تابع–، وبين كلاً من العبء الضريبي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإسمي. في حين توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين عدد العاملين في القطاع العام والمتغير التابع، بالإضافة إلى عدم تأثُر المتغير التابع بمعدل البطالة. كما أشارت الدراسة ارتفاع متوسط حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي من 32.6% في عام 2000، إلى 49.85% في عام 2006[9]. وعليه، فقد أوصى الباحث بضرورة إعادة النظر في النظام الضريبي، والذي يُعد بمثابة المسبب الأساسي لقيام العديد من الأنشطة الخفية. كما توصلت دراسة Gulzar, et al. (2010) إلى ارتفاع حجم الاقتصاد الخفي في الباكستان، بحيث يمثل ما نسبته من 30% إلى 50% من الناتج المحلي الإجمالي. كما أشار الباحثين إلى الأسباب الرئيسية للاقتصاد الخفي، بالإضافة إلى العوامل التي تودي إلى توسع/انكماش الاقتصاد الخفي في باكستان. بحيث تمثلت في كلٍ من: القيود الثقافية، ارتفاع نسبة دخل الفرد، انخفاض معدل الإلمام بالقراءة والكتابة، العبء الضريبي، معدل البطالة، الفساد، ومعدل التضخم.

بينما سعت دراسة Redah (2020) إلى تحليل العلاقة بين ظاهرة الاقتصاد الخفي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مع تحديد هوية تلك الظاهرة في كونها مُحفزاً لنمو الاقتصاد الجزائري أم عائقاً له. وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فقد توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الخفي يُعد بمثابة مُحفز للنمو الاقتصادي –بطريقة غير مباشرة–، كونه يؤدي إلى زيادة حجم الناتج الداخلي الخام، وبالتالي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. كما توصلت الدراسة إلى اعتبار كلاً من: الأسهم الرأسمالية، وعبء العمل المشترك مع معدل التغير التكنولوجي، بمثابة عوامل تؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي. وعلى ذلك، فقد أوصت الدراسة بضرورة الاعتراف بدور الاقتصاد الخفي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى توفيره للفرص الوظيفية لِمَن فشل الاقتصاد الرسمي في توظيفهم. وعليه، فإنه من الضروري العمل على إنشاء مراكز متخصصة لدراسة ظاهرة الاقتصاد الخفي من قِبل الدولة.

ثانيا: الدراسات التي تطرقت إلى الاقتصاد الخفي بشكلٍ غير مباشر:

وهي تلك الدراسات التي لم تشير إلى الاقتصاد الخفي بطريقة واضحة، وانما أشارت إليه بأحد الأنشطة المتعلقة به، مثل: دراسة الهيتي والطائي (2010) والتي تطرقت إلى الاقتصاد الخفي من خلال ظاهرة غسيل الأموال[10]، كنسبة من الناتج المحلي. وذلك من حيث مفهوم غسيل الأموال، مصادره، الآثار المترتبة عليه، وكيفية مواجهته، في مجموعة من الدول المتقدمة، تضمنت كلاً من: أستراليا، النمسا، بلغاريا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، إيطاليا، اليونان، واليابان، خلال فترة الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى تزايد معدلات ظاهرة غسيل الأموال في كلٍ من إيطاليا وفرنسا وكندا، الأمر الذي يشير إلى ضعف وركاكة الأنظمة والتشريعات في هذه الدول. وبالعكس، فقد انخفضت معدلات غسيل الأموال في بقية الدول محل الدراسة –أستراليا، النمسا، بلغاريا، الدنمارك، فنلندا،

[8] وقد مثل مؤشر الاقتصاد الخفي، كمتغير تابع. في حين تضمنت المتغيرات المستقلة كلاً من: معدل البطالة، نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي، والعاملين في القطاع العام.
[9] وقد بلغ أعلى نسبة (54.7%) في عام 2009.
[10] تُعد بمثابة جسر لعبور الأموال الغير شرعية من الاقتصاد الخفي الذي تولدت فيه، إلى الاقتصاد الرسمي.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

اليونان، واليابان–، مما يشير إلى ارتفاع مستوى الجِدية في تطبيق الأنظمة والتشريعات فيها بصدد هذه الظاهرة. وعليه، فقد أوصى الباحث بضرورة تشريع القوانين والإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الظاهرة، مع الاستعانة ببعض تجارب/قوانين الدول المتقدمة في مواجهتها. وقد أشار الباحثين في دراسة فاضل وآخرون (2014) إلى تنامي ظاهرة التستر التجاري في المملكة، والتي غالباً ما تنتشر بين العمالة الأجنبية الغير نظامية، وخاصةً مع التوسع العمراني/الاقتصادي/التجاري/الخدمي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة بين المواطنين. وقد توصلت الدراسة باعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد[11]، إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتستر التجاري. وعليه، فقد أوصت الدراسة بضرورة مراقبة التدفقات النقدية وتحويلات العاملين إلى خارج البلاد، مع ضرورة تنظيم عمليات صرف المستحقات المالية للعمالة الوافدة[12]. وأخيرا، ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات الأخرى هو تقديرها لحجم الاقتصاد الخفي باستخدام منهجية MIMIC[13]، كأدق الطرق المستخدمة في تقدير حجم الاقتصاد الخفي (مرعي، 2018)، في مجموعة من الدول العربية. كما تسعى الدراسة الحالية إلى ذكر أهم العوامل المسببة لنمو حجم الاقتصاد الخفي في مجموعة الدول –محل الدراسة–، مع تقديم رؤى جديدة قد تفيد في التصدي لمثل هذه الظاهرة الاقتصادية.

الإطار النظري:

يُعَدُّ الاقتصاد الخفي ظاهرة اقتصادية معقدة ومتعددة الأبعاد، وهو يمثل الجانب المقابل للقطاع الرسمي الذي يُسهم في توفير الإيرادات للحكومة. ويعكس هذا الجانب الأنشطة المالية التي تجري خارج نطاق الرقابة الحكومية ولا تُسجل ضمن الدخل القومي أو الناتج المحلي الإجمالي للدولة. كما يُظهر الاقتصاد الخفي الاختلالات في المصادر المالية وعدم دقة البيانات والمعلومات المتاحة في جوانب مختلفة من النطاق الاقتصادي، مثل: توزيع الأعباء الضريبية بشكلٍ عادل وأنماط توزيع الدخل في المجتمع.

تتسبب عدم الدقة في إحصاءات الاقتصاد الرسمي وعدم مصداقيتها في تشويه مؤشرات النمو الاقتصادي وتأثيرها على السياسات الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية ككل؛ مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض معدل النمو السنوي في حجم الدخل القومي. وتُستخدم أموال الاقتصاد الخفي في أغراض غير اقتصادية؛ مما يزيد من الضغوط التضخمية ويقلل من الإضافة الحقيقية للطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وبالتالي فهي تُسهم في تحفيز الضغوط التضخمية. وعليه، سوف يتم التطرق في هذه الدراسة إلى مفاهيم الاقتصاد الخفي، مظاهره وأسباب نموه، بالإضافة إلى الآثار المترتبة عليه.

أولا: مفاهيم الاقتصاد الخفي

بشكلٍ عام، يعود ظهور الاقتصاد الخفي إلى فترات قديمة في التاريخ، وخاصةً في المجتمعات البدائية والتي يمارس فيها الأفراد بعض الأنشطة الاقتصادية البسيطة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، كالسرقة والاحتيال والنصب والابتزاز. إلا أنه مع تطور الحياة الاقتصادية والنظام الاجتماعي وتزايد الاضطرابات بين الأفراد، ظهر الاقتصاد الخفي بمفهومه الحديث. الأمر الذي استوجب تدخل

[11] وقد مثل التستر التجاري (مقاسا بنسبة النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقود بمفهومها الواسع) المتغير التابع، في حين تضمنت المتغيرات المستقلة كلاً من: معدل البطالة، نسبة مساهمة نشاط قطاع الخدمات في الناتج المحلي، متوسط الدخل الفرد، سعر الفائدة الرسمي، عدد العاملين في القطاع الحكومي، نسبة السيولة النقدية، نسبة الإنفاق الاستهلاكي للدخل الوطني، وعدد القوة العاملة في القطاع الخاص.

[12] وذلك من خلال فتح حسابات مصرفية للعمالة الأجنبية، من قِبل الكفيل.

[13] من أحدث أساليب قياس الاقتصاد الخفي، يتناول حجم ذلك الاقتصاد –كمتغير كامن غير قابل للقياس–، من خلال ربطه بمؤشرات –قابلة للقياس– تعكس بدورها التغيرات في ذلك الحجم، أي تحليل مدى تأثُر الاقتصاد الخفي بمجموعة من المتغيرات المُسببة له. كما يقوم هذا المنهج بتحليل تأثير الاقتصاد الخفي على متغيرات الاقتصاد الكلي (كمال، 2020؛ أبوشاويش وآخرون، 2022).

الدولة، بهدف التنظيم وحماية حقوق الفرد، بالإضافة إلى فرض الضرائب اللازمة لتوفير الإيرادات، والتي يتم من خلالها تقديم الخدمات العامة لأفراد الجميع.

وقد ظهر مفهوم الاقتصاد الخفي منذ عام 1972، عندما توصلت دراسة للمكتب الدولي للعمل في كينيا إلى أن هناك عددًا كبيرًا من الأفراد يعملون في أنشطة غير مسجلة في الدولة، أي لا توجد حولها أي مؤشرات أو معلومات. وفي هذا السياق، عبر الاقتصاديين النيوكلاسكيين عن الأعمال خارج نطاق القطاع الرسمي بـ 'اقتصاد السوق'، كما عبر عنها الاقتصادي John Maynard Keynes بـ 'اقتصاد المحاسيب والأقارب Accountants and relatives economy'[14] في إشارته إلى الفساد، أو 'اقتصاد الكازينو[15] casino economy' الذي ساهم في ازدياد حِدة الأزمة العالمية عام 1929، من خلال المضاربات والائتمان. أما مصطلح 'الاقتصاد الخفي'، فقد ظهر في عام 1977، ظهر من قِبل الاقتصادي الإنجليزي Gutmann، والذي أشار إلى أن المعاملات الاقتصادية غير المسجلة تمثل جزءًا كبيرًا من إجمالي النشاط الاقتصادي. وعلى ذلك، يمكن القول بأن الاقتصاد الخفي قد تطور مع سلسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بل وأصبح جزءًا لا يتجزأ من النظام الاقتصادي العالمي (الراجحي، 2021).

مما سبق، تعددت الدراسات والأبحاث حول مفهوم ظاهرة الاقتصاد الخفي والتي لم يتفق الباحثون على تعريفٍ محدد لها أو حصرٍ لأسبابها والآثار الناتجة عنها. وقد أدى هذا الاختلاف إلى نشوء الغموض في تحديد عناصر هذه الظاهرة، مما أدى إلى تباين مسمياتها[16] ومنظورها لدى الباحثين. فقد عرفها البعض من منظور الحسابات القومية، على أنها: كافة الأنشطة الاقتصادية التي أتم استبعادها من إجمالي الناتج القومي، على الرغم من أهمية إدراجها فيه لكونها تساهم في زيادة القيمة المضافة (Gutmann, 1997; Smith, 1990). كما عرفها البعض الآخر من منظور التهرب الضريبي، بأنها: كافة الأنشطة الاقتصادية التي لا تخضع للضرائب[17] واللوائح الحكومية، سواءً كانت مشروعة أو غير مشروعة (Tanzi, 1999; Schneider& Ensta, 2002).

وأخيراً، فقد عرف البعض الآخر من الباحثين ظاهرة الاقتصاد الخفي من المنظور الاقتصادي، بأنها: كافة الأنشطة الاقتصادية الغير مسجلة رسمياً والتي تنتج سلع/خدمات ولا تدخل في نظام الإحصاءات القومية، إلا أنها غير قابلة للقياس[18] بشكل دقيق، ولا تخضع لنظام الضريبي (Sobine, 2000). وبشكلٍ عام، يمكن تعريف الاقتصاد الخفي بأنه: مُختلف الأنشطة التي يتولد عنها دخلاً، ولا يتم تسجيلها في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، سواءً كانت تلك الأنشطة مشروعة أو غير مشروعة، خاضعة للضرائب أم غير خاضعة (أندرواس، 2005؛ زيدان، 2021). أما في هذه الدراسة الحالية، فقد تمت الإشارة إلى الاقتصاد الخفي، من خلال التحويلات النقدية للعاملين الأجانب إلى الخارج.

---

[14] والذي تُدار فيه الأنشطة الاقتصادية بواسطة العلاقات الشخصية والمحسوبية، بدلاً من الكفاءة والتنافس العادل، مما يعيق النمو الاقتصادي والتنمية (عبد الفضيل، 2011).

[15] والذي يعتمد على المضاربات المالية والأنشطة الاستثمارية ذات المخاطر العالية، مما يجعل الأسواق المالية أشبه بالكازينو، حيث يعتمد المستثمرون على المضاربات والرهانات في اتخاذ قراراتهم، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي (Douglas, 2016).

[16] تتعدد التسميات التي تطلق على هذا النوع من الاقتصاد، حيث يعّرف بـ الاقتصاد غير الرسمي Informal economy، الاقتصاد الأسود Black economy، اقتصاد السفلي Underground economy، اقتصاد غير المنظور Unobserved economy، اقتصاد الظل Shadow economy، الاقتصاد غير المرئي Invisible economy جميع هذه المصطلحات تدل على مدى الخطورة التي يمثلها هذا النوع من الاقتصاد على الاقتصاد القومي.

[17] على الرغم من وجوب دفع الضرائب عن أنشطة الاقتصاد الخفي في حال اكتشافها، حتى عن المدة السابقة التي تمت فيها مباشرة النشاط (أندرواس، 2005).

[18] مثل: الأنشطة التجارية البسيطة، الإنتاج الزراعي المنزلي، خدمات سيارات الأجرة غير المسجلة، الباعة المتجولين. وقد يُعزى عدم تسجيل أنشطة الاقتصاد الخفي إلى الفقر والحاجة إلى تلبية الاحتياجات الأساسية (زيدان، 2021).

ثانيا: مظاهر وأسباب نمو الاقتصاد الخفي

على الصعيد العالمي، تطور حجم الاقتصاد الخفي في إجمالي القيمة المضافة للناتج المحلي، مع مرور الزمن. الأمر الذي أبرز ضرورة تسليط الضوء على مُختلف الأسباب الكامنة وراء هذا النمو كمجموعة متكاملة، سواء كانت تلك الأسباب ذات طبيعة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، بحيث يُنظر إليها كنتائج ارتبطت بخصائص هيكلية تميز الاقتصاد الوطني وساهمت في تشكيل الاقتصاد الخفي. وعلى الرغم من اختلاف الأسباب المؤدية إلى ظهور الاقتصاد الخفي بين الدول، إلا أنه من الممكن حصر أهمها –وفقاً للدراسة الحالية–، كما يلي:

1– **تحويلات العمالة الأجنبية للخارج** للإشارة إلى ذلك الجزء من دخول العمال الأجانب في الدولة، والذي يتم تحويله إلى بلدانهم الأصلية. وتُعتبر تحويلات العمالة الأجنبية للخارج من بين أكبر التحويلات المالية في العالم، التي تدعم الاقتصادات المحلية في الدول المصدرة للعمالة. إلا أنه في المقابل، تمثل تلك التحويلات تسربًا كبيرًا للموارد المالية من الاقتصادات المحلية في الدول المستوردة، مما ينعكس سلبًا على الاقتصاد والتنمية الشاملة (السعيدي، 2020). ومنذ اكتشاف النفط في خمسينيات القرن الماضي، شهدت معظم الدول الخليجية استقطاباً كبيراً للأيدي العاملة –الماهرة وغير الماهرة–، من مختلف أنحاء العالم. ويوضح الشكل التالي رقم (1)، مقارنة لتحويلات العمالة الأجنبية للخارج، في الدول محل الدراسة، كما يلي:

الشكل (1) حجم تحويلات العمالة الأجنبية للخارج في الدول محل الدراسة

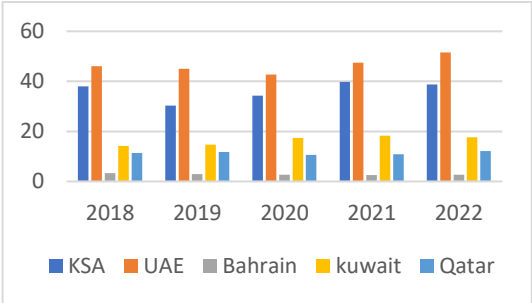

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملخص الأسبوعي للمركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، عدة مصادر.

يوضح الشكل السابق رقم (1)، تصدر دولة الإمارات من حيث حجم تحويلات العاملين الأجانب للخارج، خلال الفترة الزمنية (2018–2022). ففي عام 2018، بلغت تحويلات العاملين الأجانب في الإمارات بقيمة 46.1 مليار دولار أمريكي ($)، تلتها المملكة العربية السعودية بقيمة 38 مليار$، ثم دولة الكويت بقيمة 14.2 مليار$، ثم دولة قطر بقيمة 11.4 مليار$، وأخيرًا دولة البحرين بقيمة 3.3 مليار$. وبنفس التسلسل، تصدرت دولة الإمارات (51.6 مليار$) قائمة الدول محل الدراسة، تلتها المملكة العربية السعودية (38.8 مليار$)، ثم دولة الكويت (17.6 مليار$)، ثم دولة قطر (12.1 مليار$)، وأخيراً دولة البحرين (2.7 مليار$).

2– **عدد العمالة الأجنبية** والذي يُشكل الوجود المكثف منه استنزافاً للموارد الاقتصادية، وذلك من خلال الأجور لتلك العمالة وتحويلاتهم الكبيرة إلى بلدانهم الأصلية. كما تتحمل الدولة تكاليف غير مباشرة لهذه العمالة عبر دعمهم بالعديد من الخدمات، مثل الرعاية الصحية والتعليم والمواصلات. وبشكلٍ عام، يتم الاعتماد على العمالة الأجنبية في قطاعات معينة، مما يعني تركزها في تلك

القطاعات، ومن ثم إبعاد المواطنين عن العمل/التوظف فيها. إضافةً إلى ذلك، قد يؤدي وجود العمالة الأجنبية إلى انخفاض معدلات المهارات المُكتسبة لدى المواطنين، نتيجة لعزوفهم عن المهن التي تتطلب الجهد/العمل اليدوي واتكالهم على تلك العمالة (حمود، 2022). وأخيراً، فمن المُحتمل أن يؤدي وجود العمالة الأجنبية إلى زيادة حجم الاقتصاد الخفي، فهناك الكثير –على سبيل المثال– من العمالة الأجنبية الغير مسجلة في السجلات الرسمية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية غير المرئية والتهرب من القوانين واللوائح الرسمية. كما قد يعمل هؤلاء العمال في ظِل ظروف غير قانونية أو غير منظمة، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة التهرب الضريبي وانخفاض الإيرادات الحكومية (المطيري، 2014).

3– معدل البطالة ويشير إلى النسبة المئوية للأفراد العاطلين عن العمل، والباحثين عنه مع توفر الرغبة والقدرة لديهم. تعتبر البطالة من أبرز التحديات التي تواجه الدول حول العالم، بل وأنها أصبحت أزمة عالمية متعددة الأشكال، مثل البطالة الدورية والاحتكاكية، وغير ذلك، مما يخلق بيئة خصبة لارتفاع معدلات الجرائم وتوسع القطاعات والأنشطة غير الرسمية (الاقتصادي الخفي). كما يشير ارتفاع معدلات البطالة في الدولة إلى عدم كفاءة استخدام الموارد البشرية وضعف قدرة الاقتصاد الوطني على استيعابها، بحيث يكون هناك اختلالاً هيكلياً في سوق العمل بين عرض الأيدي العاملة والطلب عليها، مما يؤثر سلبًا على المستوى العام للأجور[19]. وخاصةً في القطاع الخاص، بحيث لا يلتزم أرباب العمل في ذلك القطاع بالحد الأدنى للأجور مع تجنب الكشف عن قيمة الأجور للسُلطات في الدولة (عبدالله وآخرون، 2009). ويوضح الشكل التالي رقم (2)، مقارنة معدلات البطالة في الدول محل الدراسة، كما يلي:

الشكل (2) معدل البطالة في الدول محل الدراسة

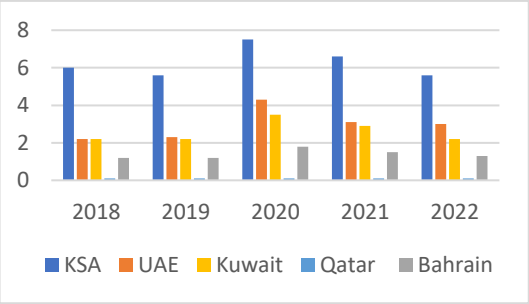

المصدر: من أعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الدراسة.

[19] نتيجة لارتفاع عرض القوة العاملة، مقارنةً بالطلب عليها.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

يوضح الشكل السابق رقم (2)، مدى التفاوت بين الدول محل الدراسة من حيث معدل البطالة خلال الفترة الزمنية (2022–2018). بحيث تصدرت تلك المعدلات في المملكة العربية السعودية طوال الفترة المحددة، في حين بلغت أدناها في دولة قطر بمعدل 0.10% خلال الفترة نفسها. وبشكلٍ عام، قد يُعزى ارتفاع معدلات البطالة في عام 2018 في جميع الدول محل الدراسة – بعيداً عن دولة قطر–، إلى تأثيرات جائحة كوفيد–19 (المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 2022).

4– معدل التضخم للإشارة إلى الارتفاع المستمر أو المتزايد في المستوى العام للأسعار، كنتيجة للعديد من الأسباب، كالاختلالات الهيكلية العميقة والتدهور في القطاعات الإنتاجية في الدولة. وتعتبر ظاهرة التضخم أحد أهم التحديات التي تواجه أصحاب القرار، إذ أنها تُربِك الكثير من الخطط الاستثمارية والاقتصادية والمالية في الدولة، مما يُحدِّ من معدلات النمو الحقيقي وزيادة عجز الموازنة العامة فيها. كما تؤثر ظاهرة التضخم سلبًا على القدرة الشرائية لأصحاب الدخول الثابتة –كالموظفين والمتقاعدين–والعاملين في القطاع العام، بحيث تنخفض مستوياتهم المعيشية نتيجة لتآكل القيمة الشرائية للعملة الوطنية. الأمر الذي قد يدفع هؤلاء الأفراد إلى اللجوء إلى عملات أجنبية أكثر ثباتًا، مما يُؤدي إلى تدهور سعر الصرف العملة الوطنية نتيجة التخلي عنها. وعليه، تساهم ظاهرة التضخم مع العديد من الأسباب الأخرى، في نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي[20] (عبد الله وآخرون، 2009).

5– حجم الصادرات[21] والذي يُعد بمثابة عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد الوطني، إذ أنه يساهم في توازن الميزان التجاري وتعزيز النمو الاقتصادي. إلا أن هذا حجم قد يتأثر سلباً بالأنشطة الغير رسمية في الدولة، فقد يتم –على سبيل المثال– تهريب المنتجات المحلية إلى خارج البلاد دون دفع الرسوم الجمركية أو تسجيلها بشكل رسمي، الأمر الذي يتسبب في انخفاض إيرادات الدولة الضريبية. هذا بالإضافة إلى عمليات التزوير المُحتملة في الفواتير، أو تضخيم الأسعار للتهرب من الضرائب وتحقيق أرباح غير مشروعة، مما يؤثر سلبًا على شفافية/نزاهة التجارة الخارجية. وعليه، لتعزيز الثقة الدولية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فإنه لابد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الاقتصاد الخفي وتعزيز الشفافية والمصداقية في عمليات التصدير (العتيبي، 2017).

وأخيراً، هناك العديد من الأسباب الأخرى التي قد تساهم في نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي، مثل:

– **غسيل الأموال** وهو عملية إخفاء/تمويه المصادر/الوسائل غير المشروعة للأموال[22] –سواءً كانت منقولة أو غير منقولة–، ثم إدخالها في الدورة الاقتصادية بصورة شرعية، من خلال استثمارها وتداولها بين الأفراد. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الأموال التي تم غسلها من الأعمال غير المشروعة تتراوح بين النصف والثلث، وتصل هذه الأموال إلى حوالي 11% من حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. ويمر غسيل الأموال بعدة مراحل، أولاً: الإيداع والتحويل، بحيث يتم وضع الأموال في المصارف أو المؤسسات المالية غير المصرفية أو شركات التحويلات المالية، ثم تحويلها إلى عملات أجنبية أو مجوهرات لتهريبها إلى خارج البلاد. ثانياً: التمويه، لإخفاء أصل الأموال ومصدرها[23]. ثالثاً: الدمج، وفي هذه المرحلة النهائية يُعطى الطابع الشرعي للعوائد المالية المُتحصلة من الأنشطة غير المشروعة، من خلال استثمار الأموال في أنشطة اقتصادية خفية أو في أصول أخرى[24] (الراجحي، 2021).

[20] فقد يبحث الأفراد ذوي الدخل المحدود عن أعمال إضافية قد تكون بدورها جزءًا من أنشطة الاقتصاد الخفي.
[21] إجمالي الصادرات – إجمالي الواردات.
[22] كالأموال المُتحصلة من ارتكاب الجرائم المنظمة، مثل تجارة المخدرات، الكحول، والتجارة غير المشروعة.
[23] وذلك من خلال الاستثمارات، التحويلات المالية، الصفقات التجارية، في دول مختلفة، وتحويلها بين الحسابات المصرفية بشكلٍ متكرر.
[24] كشراء العقارات وبيعها مرة أخرى باستخدام شركات الغطاء، أو شراء مشروعات خاسرة للإيهام بأصل الأموال، أو شراء سلع مشروعة وبيعها.

– **التهرب الضريبي** ويشير إلى تجنب دفع الضرائب –بالكامل أو جزئياً–، من خلال استغلال الثغرات في النظام الضريبي أو من خلال التعامل بطرق غير شرعية[25]. وهي ظاهرة مخالفة للقانون، تؤدي إلى انخفاض مستوى الإيرادات الضريبية، بالإضافة إلى الإخلال بالعدالة والمساواة بين المكلفين بها. الأمر الذي يدفع الدولة إلى زيادة معدلات الضريبة لتحقيق الإيرادات المطلوبة، مما يشكل عبئًا إضافيًا على هؤلاء المكلفين. ولكون الإيرادات الضريبية تؤثر على قدرات الدولة الاقتصادية وتمويلها للخدمات العامة، يُعاقب المتهرب منها لعقوبات صارمة في جميع أنحاء العالم (عليمات، 2013؛ العومي، 2019). ويعود انتشار هذه الظاهرة إلى العديد من الأسباب، مثل ضعف الوعي الضريبي واعتبارها اقتطاعاً مالياً دون مقابل، عدم وجود نصوص شرعية عنها كما في حالة الزكاة، ضعف الحالة المالية بين أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ارتفاع العبء الضريبي (الحربي، 2021). وأخيراً، فقد تم اعتبار التهرب الضريبي بمثابة أهم مسببات الاقتصاد الخفي في العديد من الدول، مثل الإمارات والكويت وقطر (Gamal et al., 2019; Gamal et al., 2020).

ثالثا: آثار الاقتصاد الخفي على الاقتصاد ككل

مما لا شك فيه وبناءً على ما سبق، تؤثر الظواهر الاقتصادية غير المشروعة أو تلك المشروعة التي تم تنفيذها بطريقة غير مشروعة، بشكلٍ سلبي على الاقتصاد وعلى المجتمع ككل حتى وإن بدأت في ظاهرها فائدة. وبشكلٍ عام، يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الحد من النشاط الاقتصادي الخفي مع مرور الزمن بصورة تدريجية[26]. وبحسب الدراسة الحالية، تتنوع آثار الاقتصاد الخفي، كما يلي:

– **الآثار الديموغرافية** كما ذكرنا سابقاً، يؤدي وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية في الدولة إلى العديد من الانعكاسات السلبية في المجتمع، ومن أبرزها انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي وارتفاع معدلات الجريمة. بحيث تؤدي زيادة تدفقات العمالة الأجنبية إلى حدوث تغيرات ديموغرافية كبيرة، كزيادة عدد السكان في مناطق معينة، مما يخلق المزيد من الضغط على مستوى الخدمات العامة المُقدمة لأفراد المجتمع، مثل الإسكان والتعليم والرعاية الصحية. الأمر الذي يؤدي إلى انقطاع فئة الشباب عن التعليم وانخراطهم في العمل غير الرسمي، ومنه إلى ارتفاع معدلات الأُمية في المجتمع وزيادة مستوى الجهل. هذا بالإضافة إلى ما يعانيه العاملين في الاقتصاد الخفي من مخاطر كالعنف والاستغلال، مقابل الانخراط في الأنشطة الغير شرعية لتحقيق الدخل المرتفع (الأستاذ، 2013؛ طشطوش، 2023).

– **الآثار الاجتماعية** بخلاف ما سبق، قد يساهم الاقتصاد الخفي في تقليل معدلات البطالة وتخفيف حِدة ظاهرة الفقر في المجتمع، وذلك من خلال توفير المزيد من فرص العمل لهؤلاء الذين لم يحصلوا على فرصاً رسمية في سوق العمل. هذا بالإضافة إلى تخفيف حِدة انتشار المشكلات الاجتماعية والانهيارات السياسية، نتيجة انشغال هؤلاء العاطلين بهذه الأنشطة غير المشروعة (رضا، 2019). كما يساهم الاقتصاد الخفي في ترسيخ المفاهيم الخاطئة وزعزعة القيم الدينية والأخلاقية، كالاعتقاد بأن المال يمنح السلطة والمكانة الاجتماعية المرموقة، بغض النظر عن المعرفة أو الخبرة. كما أنه يساهم في ازدياد التعددية الطبقية في المجتمع، بحيث تزداد

[25] كالتظاهر بالخسارة، تقديم معلومات غير صحيحة بخصوص الدخل أو المصادر أو قيمة السلع المستوردة، التستر باسم الجمعيات –الخيرية أو التطوعية– المعفاة من الضرائب.
[26] لأن القطاع الخفي يشكل المصدر الوحيد الممكن للدخل لكثير من الأفراد.

ثروات هؤلاء العاملين في أنشطة الاقتصاد الخفي دون إضافة قيمة فعلية للاقتصاد الوطني، مما يساهم في تراجع قيم العمل والكسب الشرعي، بالإضافة إلى اهتزاز التوازن الاجتماعي وانتشار الحقد والكراهية بين مُختلف الطبقات (الأستاذ، 2013).

– **الآثار الاقتصادية** بالإضافة إلى انخفاض إيرادات الدولة كنتيجة لاستخدام مرافقها أو تهريب المنتجات المحلية دون دفع الرسوم والضرائب المُستحقة، فهناك العديد من التأثيرات السلبية للاقتصاد الخفي على اقتصاديات الدول. فعلى سبيل المثال، يُعيق تهريب الأموال إلى خارج الدولة العمليات الاستثمارية فيها، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات نمو الدخل القومي. كما يساهم الاقتصاد الخفي في إلحاق الضرر بسياسات الدول الاقتصادية وخاصةً النقدية منها، حيث أن أغلب معاملاته تتم بشكلٍ نقدي. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إصدار النقود في الدولة، وما ينجم عنها من تبعات سلبية، كنقص السيولة في السوق وزيادة معدلات التضخم. بالإضافة إلى ما سبق، يُسهم الاقتصاد الخفي في إخفاء بيانات النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى تدني دقة التحليلات الاقتصادية واتخاذ القرارات المعتمدة عليها (عايد، 2020؛ الراجحي، 2021).

النموذج القياسي والبيانات المستخدمة

يلعب الاقتصاد الخفي دوراً لا يُستهان به في اقتصاديات الدول، وذلك لما تقوم به من تأثير على معدلات النمو الاقتصادي، ولتأكيد هذه الحقيقة فإنه لابد من تدعيمها بمعطيات حقيقية وأساليب وطرق إحصائية. وعليه، هدفت الدراسة بالاعتماد على منهجية MIMIC إلى تقدير أثر أهم العوامل التي قد تؤثر على ذلك الاقتصاد، خلال الفترة (2000–2022)، في مجموعة من الدول العربية –المملكة العربية السعودية، الإمارات، البحرين، الكويت، وقطر–. ولتحقيق هذا الهدف، لقد اعتمدت الباحثة أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data باستخدام برنامج E–views9 الإحصائي، كأحد أفضل النماذج المُستخدمة لتقدير وقياس النماذج الاقتصادية، لكونها تتناسب مع معطيات الدراسة.

أولا: توصيف نموذج الدراسة

تستخدم الدراسة نموذج السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية Panel Data، لتقدير أثر أهم العوامل التي قد تؤثر على الاقتصاد الخفي في مجموعة من الدول العربية –محل الدراسة–، خلال الفترة (2000–2022). ويأخذ نموذج الدراسة، الصيغة الرياضية الشبة لوغاريتمية، كما يلي:

$$HE = \beta_0 + \beta_1 logFL + \beta_2 logUR + \beta_3 logIR + \beta_4 logEV + \varepsilon$$

بحيث يمثل الاقتصاد الخفي المتغير التابع (HE) –مُعبرًا عنه بتحويلات العاملين الأجانب للخارج–، وتفترض هذه الدراسة، ارتباط المتغير التابع بعلاقة طرديه مع المتغيرات المستقلة، والتي تتمثل بدورها في مُسببات الاقتصاد الخفي، وهي:

- عدد العمالة الأجنبية (FL)؛
- معدلات البطالة (UR)؛
- معدل التضخم (IR)؛
- حجم الصادرات (EV).

وأخيرا، يمثل ε، الخطأ العشوائي

ثانيا: متغيرات النموذج

بتحديد متغيرات النموذج، فيما يأتي سوف نستعرض الوصف والاتجاه العام للمتغير التابع الممثل في الاقتصاد الخفي، وكل متغير من المتغيرات المستقلة، والتي تتمثل في مُسببات ذلك الاقتصاد، في الدول محل الدراسة، كالتالي:

أولا–المتغير التابع: الاقتصاد الخفي The hidden economy (HE) يقاس الاقتصاد الخفي بالعديد من المتغيرات، وفي هذا البحث كما –ذكرنا سابقا–، سيتم قياسه بالتحويلات النقدية للعاملين الأجانب للخارج[27]. ويلاحظ في الشكل التالي رقم (4–1) أن المملكة العربية السعودية تتصدر في تحويلات العاملين الأجانب للخارج، إذا ما قُورنت بغيرها من الدول محل الدراسة.

الشكل (3) الاقتصاد الخفي خلال الفترة (2000–2022)

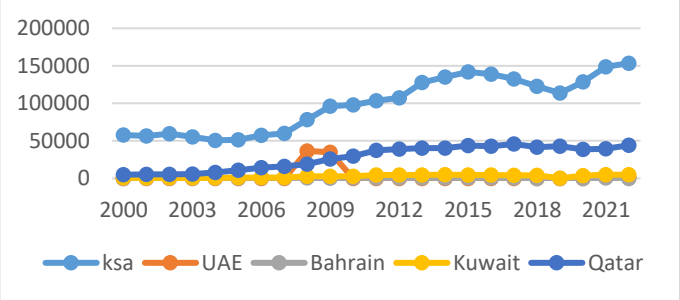

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج E–views 9

ثانيا–المتغيرات المستقلة، وتشمل كلاً مما يلي:

1–عدد العمالة الأجنبية Foreign Labor (FL) ويشير هذا المتغير إلى عدد العمالة الأجنبية العاملة بالقطاع الخاص. ويلاحظ في الشكل التالي رقم (4) أن المملكة العربية السعودية تتصدر في تحويلات العاملين الأجانب للخارج، إذا ما قُورنت بغيرها من الدول محل الدراسة.

الشكل (4) الاقتصاد الخفي خلال الفترة (2000–2022)

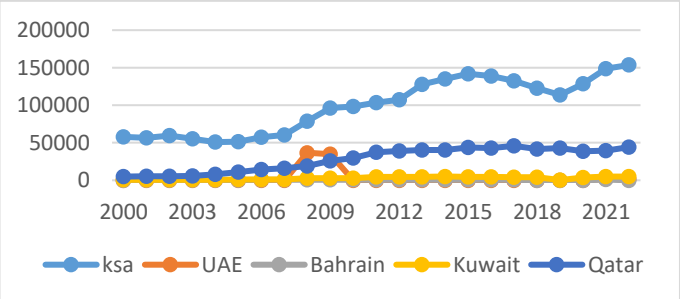

[27] تم اختياره بناء على الدراسات السابقة، ومدى ملائمته للدراسة.

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج E-views 9

2-معدل البطالة Unemployment Rate (UR) ويشير هذا المتغير إلى النسبة المئوية للأفراد العاطلين عن العمل، والباحثين عنه مع توفر الرغبة والقدرة لديهم. وبشكلٍ عام، يلاحظ من الشكل التالي رقم (5) مدى ارتفاع هذا المتغير في المملكة العربية السعودية بالمقارنة بالدول محل الدراسة. وقد يعود السبب في ذلك إلى تدني أجور العمالة الأجنبية، التي قد تكون ذات إنتاجية/كفاءه أعلى من المواطن (الخمشي،2016؛ الزامل، 2017).

في حين يصل عدد العمالة الأجنبية إلى أدناه في دولة البحرين، وقد يعود السبب في ذلك إلى توقف بعض الدول في إرسال العمالة إلى البحرين، وذلك بسبب ونقص آليات حماية العمالة فيها[28] (عباس، 2022).

الشكل (5) العمالة الأجنبية خلال الفترة (2000-2022)

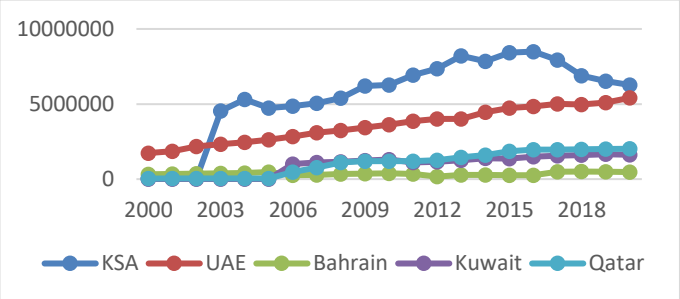

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج E-views 9

3-معدل التضخم Inflation Rate (IR) يشير هذا المتغير إلى الارتفاع في المستوى العام في أسعار السلع والخدمات. وبشكلٍ عام، يلاحظ في الشكل التالي رقم (6) أن المنحنى يأخذ نفس الاتجاه لجميع الدول –محل الدراسة–، الأمر الذي يشير إلى أن معدل التضخم في دولة ما يتأثر ويوثر على الدول الأخرى (Thanh, 2015). وفي السنوات الأخيرة، تأثرت اقتصادات الدول بعد خروجها من جائحة كوفيد-19، تلا ذلك الحرب الروسية-الأوكرانية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع في أسعار النفط، ومن ثم في أسعار السلع والخدمات (Emediegwu, 2022).

الشكل (6) معدل التضخم خلال الفترة (2000-2022)

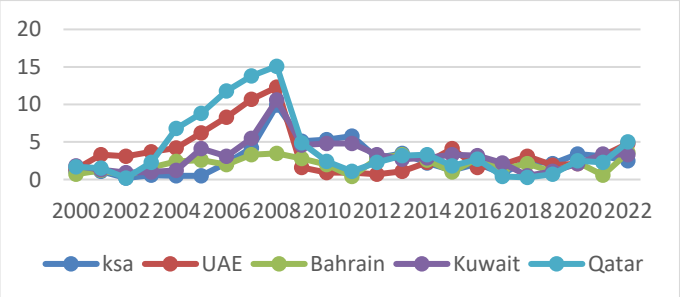

[28] كمستوى الأجور، عدد ساعات العمل، والإجازات.

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج E-views 9

4- حجم الصادرات Export Volume (EV) ويشير هذا المتغير إلى إجمالي السلع والخدمات التي يتم تصديرها/إعادة تصديرها، إلى خارج البلاد. وبشكلٍ عام، يلاحظ من الشكل التالي رقم (7) مدى التفاوت في هذا المتغير بين الدول محل الدراسة، بحيث تصدرت دولة قطر في حجم الصادرات، وخاصةً من الغاز والمنتجات البترولية (رمضان، 2022). في حين بلغ حجم الصادرات أدناه في دولة البحرين، وقد يعود السبب في ذلك إلى الهبوط العالمي في أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى انخفاض العائدات الحكومية، ومن ثم تراجُع الطلب على الصادرات، سواء النفطية أو غير النفطية في البحرين (صدى، 2015). هذا بالإضافة إلى التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا في السنوات الأخيرة، وما أدت إليه من توقف في الأنشطة التجارية (مرآة البحرين، 2020).

الشكل (7) حجم الصادرات خلال الفترة (2000-2022)

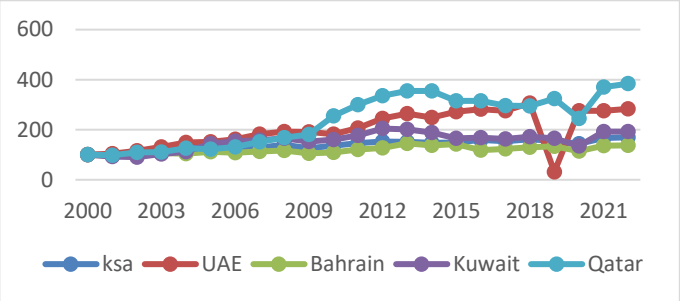

المصدر: من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج E-views 9

ثالثا: استقرارية السلاسل الزمنية

بشكلٍ عام، تتطلب الدراسات التطبيقية بمُختلف مجالاتها، سواءً كانت دراسات سلاسل زمنية أو مقطعية أو زمنية مقطعية، استقراريه/سكون المتغيرات Stationary في النموذج محل الدراسة، والتي يؤدي عدم توفرها إلى وجود نتائج مُضللة، حتى وإن تم تحقيق نتائج جيدة لبعض المعايير الأخرى المستخدمة في تقييم صلاحية ذلك النموذج (العبدلي، 2010). ومن أجل تحقيق هذا الهدف، سوف يتم تطبيق اختبار جذر الوحدة Unit Root Test[29] على كل متغير من متغيرات الدراسة، كما يلي:

جدول (1) اختبار جذر الوحدة عند المستوى (0) وعند الفرق الأول (1)

[29] ويكون المتغير مستقرًا إذا كانت: Probability < 5% :H_0، أما في حالة: Probability > 5% :H_1، فإن المتغير غير مستقر.

		Panel unit root test			
variables	Test in	LLC Prob.	IPS Prob.	ADF Prob.	PP Prob.
HE	At level I ~ (0) **	0.1478	0.3238	0.2932	0.2196
	1st difference I ~ (1) *	0.0006	0.0000	0.0000	0.0000
LOG_FL	At level I ~ (0) **	0.0000	0.0019	0.0020	0.0000
LOG_UR	At level I~ (0) **	0.0128	0.1601	0.1040	0.1041
	1st difference I ~ (1) *	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
LOG_IR	At level I~ (0) **	0.3792	0.0562	0.0988	0.0078
	1st difference I ~ (1) *	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000
LOG_EV	At level I~ (0) **	0.0136	0.1253	0.1847	0.0674
	1st difference I ~ (1) *	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

** متكاملة من الدرجة الصفرية، * متكاملة من الدرجة الأولى.
كل متغير من متغيرات الدراسة، ويوضح الجدول رقم (1)، استقراريه متغير عدد العمالة الأجنبية (FL) فقط، عند المستوى (0)[30]، في حين لا تستقر باقي المتغيرات عند ذلك المستوى. إلا أنه بعد إجراء الفروق من الدرجة الأولى لتلك المتغيرات غير المستقرة، قد تحقق استقرارها عند

[30] حيث أن: قيمة P–value أقل من 5%.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الفرق الأول (1)، حيث أن قيمة P–value > 5% . الأمر الذي يعني قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل[31]، أي أن البيانات بها جذر وحدة، مما يعني أن أغلب المتغيرات في النموذج من نفس الرتبة. وعليه، كنتيجة لأن بعض المتغيرات غير مستقرة عند المستوى ومستقرة من الدرجة الأولى، الأمر الذي قد يدل على وجود علاقة توازنيه بين تلك المتغيرات على المدى الطويل، فإنه ينبغي إجراء اختبار التكامل المشترك للنموذج. وسوف يتم ذلك من خلال اختبار Pedroni، والذي يركز على تقدير البواقي بعلاقة طويلة الأجل للنموذج (Pedroni, 1999, 656) كما يلي:

جدول (2) اختبار التكامل المشترك (Pedroni)

Pedroni Residual Cointegration Test				
Test	Statistic	Prob.	Statistic	Prob
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within–dimension)				
Panel v–Statistic	−1.21934	0.8886	−1.72919	0.9581
Panel rho–Statistic	0.61008	0.7291	0.788564	0.7848
Panel PP–Statistic	−0.64569	0.2592	−0.88565	0.1879
Panel ADF–Statistic	−0.39939	0.3448	−1.26617	0.1027
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between–dimension)				
Group rho–Statistic	0.94960	0.8288		
Group PP–Statistic	−2.39516	0.0083		
Group ADF–Statistic	−0.59579	0.2757		

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج ال E– views9

[31] H_0: البيانات تحتوي على جذر الوحدة، H_1: البيانات لا تحتوى على جذر الوحدة.

وتوضح نتائج الجدول رقم (2)، عدم وجود تكامل مشترك وعلاقة توازنيه على المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة (FL, UR, IR, EV)، والمتغير التابع (HE)، حيث أن أغلب قيم Probability > 5%. الأمر الذي يعني قبول فرض العدم، ورفض الفرض البديل[32].

رابعا: تقدير نموذج الانحدار

وسوف يتم فيما يلي، تقدير النماذج الثلاث المتبعة في تحليل السلاسل الزمنية المقطعية، وهي: PRM، FEM، وREM. ولتقدير معادلة الانحدار السابق ذكرها (في الجزء 11)، فقد تم استخدام طريقة OLS، في نموذجي (PRM وFEM)، في حين تم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة Generalized Least Squares[33] (GLS) في نموذج REM. كما يوضح الجدول التالي، رقم (3):

جدول (3) نتائج تقدير نماذج الانحدار

Dependent Variable: HE Total Panel (balanced) observations: 115				
	Variable	PRM	FEM	REM
coefficient	C	−105934.2	−60940.90	−102700.6
T−test		−2.154171	−2.391319	−4.672401
Std−Error		49176.34	25484.22	21980.26
coefficient	Log FL	**5802.599****	**2546.448****	**5721.509****
T−test		2.801915	2.403416	6.134293
Std−Error		2070.941	1059.512	932.7088
coefficient	Log UR	**12283.43****	−5699.392	**12066.22****
T−test		2.953163	−1.475018	6.473169
Std−Error		4159.413	3863.949	1864.036

[32] H_0: Probability > 5%: لا يوجد تكامل مشترك،
H_1: Probability < 5%: يوجد تكامل مشترك.

[33] حيث أنها تُعد من أنسب الأساليب لتقدير نموذج الأثر العشوائي، لكونه يحتوي على حدين للخطأ.

coefficient	Log IR	−4001.748	−1767.462	−2797.725
T−test		−0.982457	−0.654628	−1.098432
Std−Error		4073.204	2699.947	2547.017
coefficient	Log EV	10151.64	**11374.52****	9674.229
T−test		0.863540	1.9137776	1..841221
Std−Error		11755.84	5943.497	5254.247
R−squared		0.242522	0.854154	0.237490
Adjusted R−squared		0.214724	0.843042	0.209508
F−Statistic		**8.724631****	**76.86696****	**8.487237****
* 10%, ** 5%, *** 1%:Notice				

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج ال E- views9

وبحسب نموذجي PRM وREM، فقد أظهرت النتائج دلالة كل من: عدد العمالة الأجنبية (FL)، ومعدل البطالة (UR) في تفسير المتغير التابع (وفقًا لمعنوية t)، عند مستوى معنوية 5%. في حين أظهرت نتائج نموذج FEM، دلالة كل من: عدد العمالة الأجنبية (FL)، وحجم الصادرات (EV) في تفسير المتغير التابع، عند نفس مستوى المعنوية. كما وضحت قيم اختبار F، المعنوية الإجمالية لجميع النماذج (8.72، 76.87، 8.49). بالإضافة إلى ما سبق، فقد وضح اختبار $\overline{R^2}$، أن المتغيرات المستقلة تفسر تقريبًا ما نسبته 21% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع لنموذجي PRM وREM، في حين نلاحظ ارتفاع القدرة التفسيرية لنموذج التأثيرات الثابتة (FEM) إلى ما يُقارب 84% وفي سبيل الوصول إلى النتائج وتفسيرها بما يحقق الهدف الرئيسي من البحث، فقد تم إجراء الاختبارات اللازمة للمفاضلة بين النماذج الثلاث، كما يلي:

- **أولاً:** المفاضلة بين النموذج التجميعي **(PRM)** ونموذج التأثيرات الثابتة **(FEM)**: وذلك من خلال Redundant Fixed Effects Tests، كما يوضح الجدول التالي رقم (4):

جدول (4) Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests			
Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	110.989536	(4,105)	0.0000
Cross-section Chi-square	188.563051	4	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج ال E- views9

وكما يتضح من الجدول التالي رقم (5)، فإن Probability < 0.05 في كلى النموذجين، مما يعني ذلك رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل[34]. أي أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأنسب، وعليه سوف يتم إجراء المفاضلة بينه وبين نموذج التأثيرات العشوائية، كما يلي:

– **ثانياً**: المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والتأثيرات العشوائية (REM): وذلك من خلال Husman Test، كما يوضح الجدول التالي رقم (5):

جدول (5): Husman Test

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	443.958146	4	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج الـE-views 9

وكما يتضح من الجدول السابق رقم (5)، فإن Probability < 5%، وعلى ذلك نرفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل[35]، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) هو الأنسب. وعليه، سوف يتم الاعتماد عليه في التحليل وفي الإجابة على تساؤلات البحث، إلا أنه قبل ذلك سوف يتم إجراء بعض الاختبارات الإحصائية/القياسية للحكم على مدى ملائمته، كما يلي:

[34] H_0: Probability > 5%: نموذج الانحدار التجميعي هو الأنسب، H_1: Probability < 5%: نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.

[35] H_0: Probability > 5%: نموذج الانحدار العشوائي هو الأنسب،

AJSP
المجلة العربية للنشر العلمي
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد السادس والسبعون
تاريخ الإصدار: 2 – شباط – 2025م
www.ajsp.net

– **أولاً:** اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque–Bera /Normality Distribution Test : والذي يُعد بمثابة أحد الاختبارات التي تسعى إلى التحقق من إمكانية توزيع دالة الارتباط الذاتي وفقاً للتوزيع الطبيعي.

جدول (6) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Jarque–Bera

Jarque–Bera	**28.43949**
Prob.	**0.000001**

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج الـ E–views9

وتوضح نتائج الجدول السابق رقم (6)، أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي (ملحق رقم 1)، حيث أن قيمة Probability (0.000001) < 5%، مما يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل[36]. إلا أن ذلك لا يمنع من اعتماد النموذج، كما جاء في دراسة بو فناية وآخرون (2017).

– **ثانياً:** اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي Autocorrelation Test: على الرغم من وجود الارتباط الذاتي بين البواقي بحسب الاختبارات الثلاث الأخيرة في الجدول التالي رقم (7)، إلا أن نتائج اختبار Breusch–Pagan LM توضح عدم وجود تلك المشكلة، حيث أن قيمة .Prob > 5%، الأمر الذي يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل[37]. إضافةً إلى أن ارتباط البواقي مع بعضها البعض لا يُعد بمثابة مشكلة في القياس، كما جاء في دراسة عبد الرحمن ورشيد (2019).

جدول رقم (7) اختبار ارتباط البيانات بالبواقي

Test	Statistic	Prob.
Breusch–Pagan LM	21.24890	0.0194
Pesaran scaled LM	1.397297	0.1623
Bias–corrected scaled LM	1.283661	0.1993
Pesaran CD	−0.608419	0.5429

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج الـ E–views9

H_1:Probability > 5%: نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب.

[36] H_0: البواقي موزعة توزيع طبيعي، H_1: البواقي غير موزعة توزيع طبيعي.

[37] H_0: يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي، H_1: لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي.

مناقشة النتائج وتفسيرها

لقد تم توضيح الإطار التطبيقي لهذه الدراسة. وقد بينت نتائج اختبارات التشخيص ومفاضلة النماذج بأن نموذج التأثيرات الثابتة، هو النموذج الأفضل لتقدير بيانات الدراسة. وعليه، سوف يتم اعتماده في تحليل ومناقشة النتائج، كالتالي:

- أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين عدد العمالة الأجنبية، والاقتصاد الخفي. كما هو متوقع، هناك علاقة طردية بين أعداد العمالة الأجنبية (FL) والاقتصاد الخفي، بحيث تؤدي زيادة معدلات استقدام العمالة الأجنبية لتوظيفها في مُختلف المجالات إلى زيادة أعداد تلك العمالة، ومن ثم زيادة نسب تحويلاتهم لبلدانهم في الخارج. الأمر الذي يعني ارتفاع معدلات تسرب موارد الدولة من العملة الوطنية، مما يؤثر سلباً على اقتصادات الدول –محل الدراسة– المستوردة للعمالة الأجنبية. هذا بالإضافة إلى ازدياد معدلات الهجرة للعمالة الأجنبية من بلدانهم الأصلية للعمل في الدول محل الدراسة، نظراً لارتفاع مستويات الأجور فيها إذا ما قورنت بمعدلات أجورهم في بلدانهم الأصلية (السعيدي، 2020؛ Schneider&Enste، 2020). هذا بالإضافة إلى أنه من المُحتمل أن تكون تحويلات تلك العمالة "من دخولهم الخاصة الغير مصرح بها، مما يؤثر على حجم الاقتصاد الخفي" (نصر الدين والشهراني، 2023، ص 16). وبمقارنة الدول محل الدراسة، تُظهر النتائج مدى تأثير ارتفاع أعداد العمالة الأجنبية في المملكة العربية السعودية بشكلٍ ملحوظ على ظاهرة الاقتصاد الخفي. وقد يُعزى السبب في ذلك إلى عزوف المواطنين عن بعض الوظائف ذات الأجور المنخفضة، مثل مهن الحِدادة والخياطة والسِباكة وغير ذلك. الأمر الذي يزيد من حِدة الاعتماد على العمالة الأجنبية في هذه الوظائف، وخاصةً في القطاع الخاص (عيبان، 2011). وفي المقابل، لقد لوحظ انخفاض أعداد العمالة الأجنبية في دولة البحرين. وقد يُعزى ذلك إلى تبني الحكومة البحرينية لسياسات التوطين اللازمة لإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الأجنبية، وذلك بهدف الحد من البطالة المتفشية بين المواطنين وتقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية في الدولة (المشهداني، 2013).
- تبين النتائج وجود علاقة طردية بين معدل البطالة، والاقتصاد الخفي. من المفترض وجود علاقة طردية بين معدل البطالة (UR) والاقتصاد الخفي، بحيث يواجه الأفراد العاطلين ضغوطاً كبيره لتأمين مصادر الدخل الذي يُعيلهم وأُسرهم، مما قد يدفعهم إلى العمل في الأنشطة غير الرسمية (رباعي، 2014). كما أن زيادة معدلات البطالة بين المواطنين قد تُشير إلى زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية وبالتالي زيادة تحويلاتهم للخارج. إضافةً إلى ذلك، قد يتوجه هؤلاء الأفراد العاطلين باتجاه ممارسة الأعمال الغير رسمية، كالتستر التجاري على العمالة الأجنبية، الأمر الذي قد يساهم في زيادة تحويلات تلك العمالة إلى خارج البلاد (فاضل وآخرون، 2014). إلا أن الدراسة الحالية قد توصلت إلى عدم تأثير معدل البطالة على الاقتصاد الخفي في الدول محل الدراسة، الأمر الذي قد يُعزى إلى غياب الإحصاءات الدقيقة عن معدلات البطالة في تلك الدول، مما يجعل من الصعب قياس العلاقة بين البطالة والاقتصاد الخفي بدقة. كما أشارت النتائج إلى عكسية العلاقة بين معدل البطالة والاقتصاد الخفي، الأمر الذي قد يُعزى إلى آثار الاقتصاد الخفي الإيجابية، من خلال توفيره للمزيد من فرص العمل، وبالتالي توفير دخل إضافي يساعد في مواجهة التكاليف المعيشية الباهظة (رباعي، 2014). وعند المقارنة بين الدول محل الدراسة، تُظهر النتائج مدى تأثير معدلات البطالة على ظاهرة الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية. وقد يُعزى ذلك إلى تدني المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع –كهؤلاء المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعي–، مما يدفعهم إلى تحسين دخلهم الشخصي من خلال العمل في القطاع الغير رسمي. كما قد يكون من الصعب لدى البعض العثور على وظائف رسمية، مما يجعلهم يلجؤون إلى العمل الحُر وإنشاء مشاريعهم الخاصة، والتي قد تكون جزءً لا يتجزأ من مُختلف مجالات الاقتصاد الخفي (الحربي، 2021). وفي المقابل، لقد لوحظ انخفاض تأثير معدلات البطالة على ظاهرة الاقتصاد الخفي في دولة قطر. الأمر الذي قد يعود ربما إلى انخفاض عدد سكانها (صادق، 2021)، هذا

بالإضافة إلى تبني الحكومة القطرية للسياسات اللازمة لتخفيض معدلات البطالة، من خلال تعزيز توظيف المواطنين في مُختلف القطاعات الرسمية في البلاد، الأمر الذي قد يُخفف من حِدة ظاهرة الاقتصاد الخفي في الدولة (Elasrag, 2014).

- أوضحت النتائج وجود علاقة طردية بين معدل التضخم، والاقتصاد الخفي. من المفترض وجود علاقة طردية بين معدل التضخم (IR) والاقتصاد الخفي، فمن المُحتمل "أن يؤدي ارتفاع معدلات الأسعار/التضخم إلى انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد مما يجعلهم يتجهون نحو أنشطة الاقتصاد الخفي –كالتهرب الضريبي– لتحسين مستوياتهم المعيشية" (نصر الدين والشهراني، 2023، ص 16). كما قد يؤدي انخفاض الدخول الحقيقية للأفراد إلى زيادة الطلب على تلك السلع والخدمات التي تتصف بافتقارها للجودة، والتي قد يتم انتاجها وفقاً للاقتصاد الخفي، الأمر الذي يُعزز ذلك الاقتصاد ويُحفز نموه في الدولة (أبو شاويش وآخرون، 2022). هذا بالإضافة إلى أن ارتفاع معدلات التضخم في الدول محل الدراسة، قد يؤدي إلى دفع العمال الأجانب إلى تحويل جزءً أكبر من مدخراتهم المالية إلى بلدانهم الأصلية، وذلك للحفاظ على قيمة تلك الأموال (حسين واخرون، 2012). إلا أن الدراسة الحالية قد توصلت إلى عدم تأثير معدلات التضخم على الاقتصاد الخفي، الأمر الذي قد يعود إلى أن أنشطة ذلك الاقتصاد تعمل بشكلٍ خفي –تجنبًا لدفع تكاليف التشغيل الرسمية والضرائب–، بحيث يصعب ضبط ممارسة أعمالها من قِبل الحكومات (الحربي، 2021). كما أوضحت النتائج أن العلاقة بين معدل التضخم والاقتصاد الخفي علاقة عكسية، وقد يُعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد الرسمي مع ارتفاع معدلات التضخم، مما يدفع الناس للبحث عن بدائل أرخص في الاقتصاد الخفي (الراجحي، 2021). وبمقارنة الدول محل الدراسة، تُظهر النتائج مدى التأثير البارز لمعدلات التضخم على ظاهرة الاقتصاد الخفي في دولة قطر. وقد يُعزى ذلك إلى التقلبات في أسعار السلع الأساسية، سواءً بسبب انتعاش الطلب العالمي أو تعطل سلاسل التوريد. كما قد يلجأ الأفراد في ظل هذه الظروف الاقتصادية إلى الاقتصاد الخفي كوسيلة للحفاظ على قدراتهم الشرائية وتجنب التكاليف الباهظة المرتبطة بالتضخم (الصبري، 2022). وفي المقابل، توضح نتائج الدراسة مدى انخفاض تأثير معدلات التضخم على الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية. وقد يُعزى ذلك إلى انخفاض الإنفاق الحكومي في المملكة وبالتالي تراجع معدلات السيولة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وانخفاض معدلات الطلب، ومن ثم انخفاض المستوى العام للأسعار (البسام، 2017).
- أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة طردية بين حجم الصادرات، والاقتصاد الخفي. كما هو متوقع، هناك علاقة طردية بين حجم الصادرات (EV) والاقتصاد الخفي. إذ أن زيادة حجم الصادرات قد يعني زيادة عدد العمال الأجانب المشتغلون في إنتاجها، الأمر الذي يعني بدوره زيادة معدلات تحويلات تلك العمالة للخارج، مما يزيد من حجم الاقتصاد الخفي (المطيري، 2014). وبمقارنة الدول محل الدراسة، تُظهر النتائج مدى التأثير الملحوظ لحجم الصادرات على ظاهرة الاقتصاد الخفي في دولة قطر. وقد يُعزى ذلك إلى ارتفاع معدلات الطلب على الصادرات القطرية، وخاصةً الغاز والمنتجات البترولية، والتي تتطلب بدورها استقدام العديد من العمالة الأجنبية ذات الخبرة، مما يساهم في ارتفاع تحويلات العمالة الأجنبية للخارج (الصبري، 2022). وبخلاف ما سبق، لقد أظهرت النتائج انخفاض أثر حجم الصادرات على الاقتصاد الخفي في دولة البحرين. وقد يُعزى ذلك إلى انخفاض الطلب العالمي في الأساس على المنتجات البحرينية، هذا بالإضافة إلى تذبذب أسعار تلك الصادرات نتيجة لتقلبات أسعار النفط، إذ تعتمد دولة البحرين بشكلٍ كبيرعلى قطاع النفط والغاز (بن بالي واخرون، 2022).

وأخيراً، توصلت الدراسة إلى أن متغير عدد العمالة الأجنبية (FL)، هو المتغير ذو التأثير الأكبر (2546.448) على التحويلات النقدية للعاملين الأجانب للخارج، مما يُشير إلى ارتفاع أعداد تلك العمالة والتي تعمل بدورها بشكلٍ غير نظامي، في الدول محل الدراسة. وبالإضافة إلى أن زيادة عدد العمالة الأجنبية قد يزيد من تحويلاتهم المالية غير المسجلة، فإن تهرب تلك

العمالة من دفع الضرائب والرسوم أمرٌ وارد. هذا بالإضافة إلى احتمالية استغلال العمالة الأجنبية للعمل بأجورٍ منخفضة وغير مُوثقة، مما يساهم في نمو حجم أنشطة الاقتصاد الخفي بمختلف أنواعها (غربي، 2014).

الخلاصة والتوصيات

يُعد موضوع الاقتصاد الخفي بمختلف مسمياته –كالاقتصاد الموازي، الاقتصاد الباطني، الاقتصاد غير الرسمي، السوق السوداء، والاقتصاد غير المنظم، وغير ذلك– من أبرز المحاور الحديثة التي أثارت اهتمام الباحثين، بل أنه قد أصبح في الآونة الأخيرة أحد أهم المحاور في الدراسات الاقتصادية. وقد يعود السبب في ذلك إلى التأثير الكبير لذلك الاقتصاد والذي يتم تنفيذه خارج إطار الرقابة الرسمية في الدولة، على النشاط الاقتصادي والاقتصاد الوطني ككل. وقد تناولت العديد من المنظمات العالمية – كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والبنك الدولي– موضوع الاقتصاد الخفي من عِدة جوانب، كأسباب انتشاره، درجة خطورته، وطرق معالجته (عولمي وآخرون، 2015).

لتحقيق هدف البحث المتمثل في دراسة وتحليل العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي، مُعبراً عنه بتحويلات العاملين الأجانب للخارج في مجموعة الدول العربية محل الدراسة، خلال الفترة (2000–2022)، لقد تم استعراض أهم الدراسات السابقة ذات الصِلة كتأصيلاً –نظرياً وقياسياً–لموضوع البحث. وقد وضحت معظم تلك الدراسات مدى الأهمية التي يستحوذ عليها الاقتصاد الخفي، والذي قد ازداد انتشاره في الدول العربية محل الدراسة خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2022.

ويُشكل الاقتصاد الخفي جزءاً هاماً من النشاط الاقتصادي في مُختلف الدول، إذ أنه يعتمد على مجموعات كبيرة ومُتنوعة من العوامل والمتغيرات –الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية–، الأمر الذي يؤثر بدوره وبشكلٍ كبير على الاقتصاد الرسمي، ويمثل بالتالي تحدياً هائلاً أمام الحكومات. ولتحديد العوامل المؤثرة في الاقتصاد الخفي وأثرها على أقتصادات الدول العربية محل الدراسة، فقد تم إختبار أربع فرضيات، تمحورت حول الأثر الإيجابي لكلٍ من إجمالي عدد العمالة الأجنبية، معدل البطالة، معدل التضخم، وحجم الصادرات، على الاقتصاد الخفي متمثلاً في تحويلات العاملين الأجانب للخارج.

وكما هو متوقع، فقد أظهرت نتائج البحث الحالي، وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية معنوية بين تحويلات العاملين الأجانب للخارج –كمتغير تابع–وكلاً من عدد العمالة الأجنبية وحجم الصادرات. الأمر الذي يعني ارتفاع معدلات تسرب موارد الدولة من العملة الوطنية، كنتيجة لارتفاع كلاً من عدد العمالة الأجنبية وحجم الصادرات، في الدول محل الدراسة. وبخلاف المتوقع، توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى عدم تأثُر الاقتصاد الخفي متمثلاً في تحويلات العاملين الأجانب للخارج، بكلٍ من متغير معدلات البطالة ومتغير معدل التضخم، حيث أظهرت النتائج عدم معنوية الدلالة الإحصائية لتلك المتغيرين، مما يعني عدم تأثيرهما على ظاهرة الاقتصاد الخفي في الدول العربية محل الدراسة نظرًا لارتباط الاقتصاد الخفي والعوامل المؤثرة فيه بجميع الأنشطة ومُختلف القطاعات في الدولة، بالإضافة إلى أهميته البالغة بالنسبة للأفراد من جهة، وللحكومات والمنظمات الدولية من جهة أخرى، فقد تم التطرق في هذه الدراسة إلى مُختلف المظاهر والأسباب في نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي. وعليه وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، نعرض فيما يلي أهم التوصيات المقترحة للحد من ظاهرة الاقتصاد الخفي في الدول العربية، كالآتي:

- تحسين الوضع المعيشي للأفراد من خلال الزيادة التدريجية في الرواتب، بهدف تقليل الدافع للعمل في أنشطة الاقتصاد الخفي.

- إيلاء المزيد من الاهتمام حول إعادة النظر بشأن الفوارق بين مستويات الأجور في كلٍ من القطاع الرسمي والغير رسمي، حيث غالباً ما يلتحق الأفراد بالأخير رغبةً في تأمين لقمة العيش وتحسين مستواهم المعيشي.
- الحد من التهرب الضريبي من خلال تخفيض معدلات الضرائب، حيث تُعد المغالاة في المعدلات الضريبية من أهم العوامل التي تسهم في نمو ظاهرة الاقتصاد الخفي.
- ضرورة تدريب وتأهيل العاملين في مجال الضرائب باستخدام الأساليب الحديثة لتطبيق النظم الضريبية وكشف التهرب الضريبي.
- ضرورة تبسيط الإجراءات الإدارية والخطوات اللازمة للحصول على تراخيص مزاولة المهن، وإزالة كافة العراقيل والابتعاد عن البيروقراطية والتعقيدات.
- العمل على تكثيف الحملات التوعوية بمخاطر العمل في إطار أنشطة الاقتصاد الخفي، مع التأكيد على عدم تمتع العاملين في ذلك الإطار بحماية قانونية أو اجتماعية، كحصولهم على تأمين العجز أو المرض أو إصابات العمل.
- ضرورة التعاون والتنسيق بين مختلف الهيئات الحكومية والرقابية ومراكز الأبحاث، لمعرفة مسببات انتشار ظاهرة الاقتصاد الخفي وحصرها، وذلك بهدف تسهيل مواجهتها.
- العمل على إنشاء هيئات حكومية لمتابعة مظاهر الاقتصاد الخفي بجميع أشكاله، ولا سيما الأنشطة غير المشروعة.
- زيادة العقوبات المفروضة على التحايل والغش الضريبي، فقد تكون العقوبات الحالية غير كافية لمواجهة مُختلف حالات التهرب الضريبي.
- ترشيد استقدام العمالة الاجنبية ليقتصر فقط على المهن، الحرف، والتخصصات التي لا تتوفر لها عمالة وطنية قادرة على القيام بها.
- زيادة المشاريع الاستثمارية حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى تقليل البطالة ويساهم بشكل إيجابي في تقليص حجم الاقتصاد الخفي. كما ينبغي التركيز على معالجة أسباب البطالة والتضخم التي تدفع الأفراد للانخراط في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي (طلب، وآخرون، 2018).

قائمة المراجع:

إسماعيل، نسرين. (2016). دور اقتصاد الظل في الدخل الولائي في السودان [رسالة دكتوراه منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا]. قاعدة معلومات دار المنظومة.

أبو شاويش، رشا؛ الرواشدة، أماني؛ بسيسو، فراس؛ الرشق، أحمد؛ عبكل، أحمد. (2022). تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي في الأردن. مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية، 25 (1)،1–44. رُوجع من: https://n9.cl/xnmre6

أندراوس، عاطف. (2005). الاقتصاد الظلي، المفاهيم–المكونات–الأسباب–الأثر على الموازنة العامة. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.

الأستاذ، أحمد. (2013). تقدير حجم الاقتصاد الخفي في الأراضي الفلسطينية: دراسة قياسية [رسالة ماجستير، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية بغزة]. قاعدة معلومات دار المنظومة. روّجع من: https://n9.cl/dvpqj

البسام، خالد عبد الرحمن حمد. (2013). تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية للفترة 1990–2011. مجلة التجارة والتمويل، 33(4)، 86–144. رُوجع من:https://n9.cl/g78jn

البسام، خالد عبد الرحمن حمد، وفاضل، أيمن بن صالح. (2016). تقدير حجم الاقتصاد الخفي في المملكة العربية السعودية. مجلة البحوث التجارية، 38(2)، 227–304. رُوجع من:http://search.mandumah.com/Record/771598

البيلي، عمر عبد الحي صالح. (1997). الاقتصاد الخفي في الدول النامية: اتجاهات وتوقعات. دراسات مستقبلية، 2(3)، 81–126. رُوجع من: https://n9.cl/h31b1m

الحربي، وائل. (2021). دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي [رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء]، ص3 ، قاعدة معلومات دار المنظومة. رُوجع من: https://n9.cl/mqvp8

الحربي، وائل. (2021). الاقتصاد الخفي: مفهومة وأشكاله وآثارة. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 45(2): 1–40. رُوجع من: https://n9.cl/6fg24

الراجحي، ياسر. (2021). دور اقتصاد الظل في النمو الاقتصادي [رسالة ماجستير، جامعة كربلاء]. قاعدة معلومات دار المنظومة. رُوجع من: https://n9.cl/wr8k2

السعيدي، وصاف. (2020). أثر تحويلات العمالة الوافدة على الاقتصاد السعودي: دراسة تحليلية للفترة (1997–2016). مجلة البشائر الاقتصادية، 6(2)، 162–176. رُوجع من:https://n9.cl/kbmwn1

السويدي، كاظم خضير. (2021). التكييف القانوني لأساس فرض الضرائب. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 13(2)، 322–342. رُوجع من: https://n9.cl/5qic9

الصبري، محمد. (2022). تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2021–2023). جهاز التخطيط والإحصاءات لدولة قطر، 3(2). روّجع من: https://n9.cl/3kz9p

الدباسي، أمل. (2017). التستر التجاري: دراسة فقهيه نظامية. مجلة العدل، 1(82)، 29–30. رُوجع من: https://adlm.moj.gov.sa/attach/11470

العبدلي، عابد. (2010). محددات التجارة البينية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل البانل. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، 16(1). روجع من: https://n9.cl/ejlqq

العتيبي، محمد بن متعب. (2017). تأثير الاقتصاد غير الرسمي على النمو الاقتصادي في السعودية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 13(2)، 339–398. روّجع من:https://n9.cl/dya58

العومي، بدر. (2019). التهرب الضريبي أسباب ودوافع. مجلة الزكاة والدخل، 2(59). روّجع من: https://n9.cl/0fxd5

المشهداني، بان علي. (2013). العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والحلول. مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، 3(24). روّجع من: https://www.iasj.net/iasj/pdf/213c4d2fef3bc824

المطيري، ليلى. (2014). أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. [رسالة غير منشورة]، جامعة الملك سعود. رُوجع من: https://n9.cl/79lu2

المطيري، حامد. (2012). قياس حجم الاقتصاد الخفي وأثره على المتغيرات الكلية. [رسالة لنيل الدكتوراه، جامعة أم القرى]، قاعدة معلومات دار المنظومة. رُوجع من: https://n9.cl/itf74

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربيةSTAT–GCC، 2022م، ملخص إحصائي حول إحصاءات العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2020م، العدد7 مسقط –سلطنة عمان روّجع من: https://n9.cl/w58vxc

الهيتي، أحمد، الطائي، رفاه. (2010). ظاهرة الاقتصاد الخفي وغسل الأموال المصادر والآثار: دراسة في مجموعة من البلدان المختار للمدة (1989–2008). مجلة الإدارة والاقتصاد، 2(81)، 78–105. رُوجع من: https://n9.cl/9tz6f

بن بالي، هند، وبو حيضر، رقية. (2022). دراسة قياسية لأثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية. مجلة الباحث الاقتصادي، 5(10)، 286–303 . رُوجع من: http://search.mandumah.com/Record/1313294

بو فناية، زوهير، وبن قانة، إسماعيل محمد. (2017). محددات الإنفاق الحكومي في بعض دول الوطن العربي: دراسة قياسية للفترة 1980–2015 [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة قاصدي مرباح–ورقلة. رُوجع من: https://n9.cl/gxhvk1

حسيس، رشيدة. (2015). معدل التضخم في الجزائر بين النظري والواقع [رسالة ماجستير، جامعة أم البواقي]، قاعدة معلومات دار المنظومة. رُوجع من: https://n9.cl/v2m9dv

حسين، معاوية، محمود، هناء.(2012). الأثر الاقتصادي للبطالة: حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 5(23). روّجع من: https://www.iasj.net/iasj/pdf/75e3a768bae9904c

حمودة، رشيدة. (2012). إستراتيجيات إدارة الاقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة دراسة مقارنة بين تجربتي: الجزائر ومصر [رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس] سطيف. روّجع من: https://n9.cl/quug8

صادق، سباء. (2021). واقع البطالة المقنعة والتنمية المستدامة في القطاع العام القطري. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، 5(3). روّجع من: https://www.ijrsp.com/volume/issue-23/5/

صقر، محمد. (2009). الاقتصاد الخفي: أسبابه وآثاره وتقدير اقتصاد الإسلامي [رسالة ماجستير، جامعة اليرموك]، قاعدة معلومات دار المنظومة. رُوجع من: https://n9.cl/eg4gx

طلب، محمد عبد العظيم، علي، فتحي خليفة، وعبد الله، وليد عيد مصطفى .(2018). أثر الاقتصاد الخفي على النمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية. مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 1(32) ، 377 – 424 . روّجع من: https://n9.cl/tfekw

طشطوش، هايل. (2023). اقتصاد الظل: التقدير والقياس والآثار بالإشارة إلى العالم النامي. كلية إدارة أعمال، جامعة الشرقية، 10(74)، 149-219. روّجع من: https://n9.cl/rm5xf

طه، هويدا. (2018). أثر الاقتصاد الخفي في السودان على التنمية المستدامة [رسالة دكتوراه، جامعة النيلين]. قاعدة معلومات دار المنظومة. رُوجع من: https://n9.cl/chsgo

عايد، فهيم. (2022). أضرار الاقتصاد الخفي والمعالجة القانونية في ظل الأنظمة السعودية وعلى ضوء رؤية 2030. كلية الحقوق، جامعة دار العلوم، 24(4)، 3033-3072. روّجع من: https://n9.cl/a8onrz

عبد الله، أروى عبد الرؤوف محمود، وصقر، محمد أحمد. (2009). الاقتصاد الخفي أسبابه وآثاره: تقدير إسلامي [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة اليرموك. روّجع من: https://n9.cl/dvpqj

عبد الفضيل، محمود. (2011). رأسمالية المحاسيب: دراسة في الاقتصاد الاجتماعي. دار العين للنشر، القاهرة، ط 1، ص 22-172. روّجع من: https://www.goodreads.com/ar/book/show/12060961

عليمات، خالد. (2013). التهرب الضريبي أسبابه وأشكاله وطرق الحد منه. مجلة الاقتصاد الجديد، 2(9)، 17-38. روّجع من: https://n9.cl/vs32v

عولمي، بسمة، ومهري، عبد المالك. (2015). الاقتصاد الخفي في الجزائر بين إشكالي التشخيص وسبل العلاج. مجلة أبعاد اقتصادية، 8(5)، 160-185. روّجع من :https://search.emarefa.net/detail/BIM-871141

عيبان، إبراهيم بن عبد الكريم بن عبد الرحمن. (2011). العمالة الوافدة في المملكة العربية السعودية والآثار السلبية المترتبة على وجودها وأدوار المؤسسات التربوية في الحد من استقدامها وتلافي آثارها .دراسات نفسية وتربوية،21(6)، 1-28. روّجع من:

https://search.emarefa.net/detail/BIM-283465

غربي. محمد. (2014). الانعكاسات السلبية للعمالة الأجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها. مجلة المفكر، 9(1)، 107-135. روّجع من: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39478

فاضل، أيمن بن صالح، الخطيب، فاروق بن صالح، دياب، عبد العزيز أحمد. (2014). البطالة والتستر التجاري في المملكة العربية السعودية. مجلة البحوث التجارية، 36(1)، 61-111. رُوجع من: https://n9.cl/f698h

رباعي، أمينة.(2014). الآثار المترتبة على نمو واتساع أنشطة الاقتصاد الخفي .مجلة الاقتصاد الجديد، (11)، 1411-1449. رُوجع من:
https://search.emarefa.net/detail/BIM-809505

رضا، توهامي. (2019). دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر. [رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة]. قاعدة معلومات دار المنظومة .روّجع من: https://n9.cl/udmon

مرعي، محمد. (2018). الاقتصاد الخفي في فلسطين [رسالة ماجستير جامعه القدس] قاعدة معلومات دار المنظومة. رُوجع من: https://dspace.alquds.edu/handle/20.500.12213/3619

مسمش، نجاة، ورحماني، موسى. (2017). الاقتصاد الموازي وآثاره على الاستقرار الاقتصادي. مجلة العلوم الإنسانية، 3(49)، 368-359 رُوجع من: https://n9.cl/4gpew

نصر الدين، فيفيان وحصة، الشهراني. (2023). العوامل المؤثرة على الاقتصاد الخفي وأثرها على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، 7(6)، 1-20. رُوجع من: https://n9.cl/qjq72

زيدان، عاطف. (2021). كتاب ظاهرة الاقتصاد الموازي وأثرها على التنمية الاقتصادية. روّجع من: https://n9.cl/ls1y6f

Ahmed Gulzar & Novaira Junaid & Adnan Haider, 2010. "What is Hidden in the Hidden Economy of Pakistan? Size, Causes, Issues, and Implications," The Pakistan Development Review, Pakistan Institute of Development Economics, vol. 49(4), pages 665-704. Reverted from: https://www.jstor.org/stable/41428683

Awadh Ahmed Mohammed Gamal & Jauhari Dahalan & K. Kuperan Viswanathan, 2019. "Estimating the underground economy, illegal money and tax evasion in Qatar," Journal of Financial Crime, Emerald Group Publishing Limited, vol. 26(4), pages 1048-1064. Reverted from:

DOI: 10.1108/JFC-05-2018-0050

Awadh Ahmed Mohammed Gamal & Jauhari Dahalan, 2019. "Estimating the Size of the Underground Economy in the UAE: Evidence from Gregory-Hansen Cointegration Based Currency Demand Approach", International Journal of Business and Globalisation, Inderscience Enterprises Ltd, vol.3(4), pp. 183-206. ISSN 2304-1013. Reverted from:

DOI: https://repo.uum.edu.my/id/eprint/15498

Awadh Ahmed Mohammed Gamal & Jauhari Dahalan & K. Kuperan Viswanathan, 2020. "An econometric analysis of the underground economy and tax evasion in Kuwait," International Journal of Business and Globalisation, Inderscience Enterprises Ltd, vol. 25(3), pages 307-331. Reverted from: https://doi.org/10.1504/IJBG.2020.109021

Bernabe, Sabine, 2000. Informal Employment in Countries in Transition: A Conceptual Framework. LSE STICERD Research Paper No. CASE056, Reverted from: https://ssrn.com/abstract=1158947

Elasrag, Hussein, (2014). "Unemployment and job creation in the GCC countries".MPRA Paper 54600, University Library of Munich, Germany. Available at SSRN: http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2411584

Gutmann, Peter M. (1977). " The Subterranean Economy". Financial Analysts Journal, Vol.33(6), pages 26, Reverted from: https://n9.cl/t6tq3

Redha, Touhami Mohamed. (2020). The Impact of the Hidden Economy on Algeria's Economic Growth: Eeconometric Study for the Period 1990-2019. University of Bordj Bou Arreridj(Algeria), vol.10(6) . Reverted from: 10.34276/1822-010-006-018.

Smith, Estellie. (1990). "Per spectireson the imformal Economies". Lanham, London university presso of America, vol93(4).p.29 Reverted from: https://doi.org/10.1525/aa.1991.93.4.02a00200

Tanzi. V.(1999). User and abuses of estimates of the underground economy. Economic Journal, vol 109. P. 338-347. Reverted from: https://www.jstor.org/stable/2566007

Nasrulddin, V. (2020). Corporatization and the performance of hospitals in the kingdom of Saudi Arabia, a Panel Study, 2014-1979. [A published doctoral dissertation, Edinburgh Napier University]. Edinburgh Napier Research Repository. Reverted from: https://n9.cl/yjfb3

Schneider, F. Enste, d. (2002). Shadow Economies Around the World: Size, Causes and Consequences. Journal of Economic Literature Vol. 38, pp. 77-114. . Reverted from: https://www.jstor.org/stable/2565360